

تصدع الائتلاف الحكومي يقود إسرائيل لانتخابات جديدة

الأزمة التي يشهدها الائتلاف الحكومي قابلة للحل في غضون ثانية، "ولكن إذا لم يتعاف حزب أزرق-أبيض، فسندخل على الأرجح إلى انتخابات أخرى". وهناك شكوك واسعة بان تنبأهاو

من يدفع فعليا خلف السير في انتخابات جديدة، للتخلص من بند المناوبة على رئاسة الحكومة مع غانتس لاسيما في ظل قضايا الفساد الضاغطة عليه.

وقال وزير القضاء آفي نيسنكورن التابع لتحالف أزرق-أبيض إن "التفسير الوحيد خلف رغبة رئيس الوزراء تنتياهاو في الذهاب إلى صناديق الاقتراع هو الامتناع عن الالتزام باتفاقية التساوب والعمل من أجل المواطنين".



يعقوب ميرغي

أي أحد يتسبب بانتخابات، فليرسل إلى أقرب مصحة نفسية

واعتبر نيسنكورن في مقابلة إذاعية "أن الخلاف على الموازنة محير وغريب، وحتى لو ذهبنا إلى صناديق الاقتراع فسكوت الميزانية للعام المقبل وليس فقط للعام الجاري".

الشكوك في رغبة نتنياهاو في الذهاب لانتخابات مبكرة تراود أيضا حلفاءه من الحريديين، الذين توعدوا بعدم دعمه، وذهبت كلمة "يهדות هتوراة" الأحد، حد التوكيد بتفكيك كتلة اليمين المؤلفة من الليكود والأحزاب الحريدية الداعمة لنتنياهاو.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في يهدوت هتوراة قولها إن "خيار تفكيك كتلة اليمين بشكل نهائي أقرب من أي وقت مضى، وهكذا سيبقى الليكود وتنتياهاو وحيدين في الطريق إلى الانتخابات".

وغرد العضو في الكنيست عن حزب شاس يعقوب ميرغي في تويتر الأحد قائلا "أي أحد يتسبب بانتخابات في هذه الفترة، بالإمكان وفقا لأي تشخيص، إرساله إلى أقرب مصحة نفسية لكي يعيدوا إليه رؤية الواقع المحزن".

ويرى محللون أن زهاب نتنياهاو في خيار تفكيك الائتلاف الحكومي والسير في انتخابات جديدة لا يخلو من مخاطر لاسيما في ظل تزايد قفمة الشارع عليه جراء تعاطي الحكومة مع أزمة تفشي وباء كورونا.

تل أيبب - يواجه الائتلاف الحكومي في إسرائيل أزمة حادة على خلفية خلافات حول الموازنة العامة ما ينذر بتفكك الائتلاف، والسير في انتخابات مبكرة.

وأفضت الخلافات بين قطبي الائتلاف حزب الليكود (يمين) وتحالف أزرق-أبيض (يسار وسطي) إلى إلغاء الاجتماع الأسبوعي، الذي يعقد كل أحد، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات.

وأعلن حزب الليكود بزعمارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهاو في وقت متأخر من ليلة السبت/الأحد إلغاء الاجتماع، وأرجع الحزب ذلك إلى رفض تحالف أزرق-أبيض برئاسة وزير الدفاع بيني غانتس، إدراج خطة اقتصادية وضعها نتنياهاو، لمواجهة فايروس كورونا بقيمة 8.5 مليار شيكل (نحو 2.5 مليار دولار) على جدول أعمال الاجتماع.

وتعد مسألة إقرار الموازنة العامة، جوهر الخلاف بين قطبي الحكم في إسرائيل. ويريد أزرق-أبيض إقرار موازنة لعامين، وفق ما تضمنه الاتفاق الائتلافي، فيما يطرح الليكود موازنة للفترة المتبقية من العام الجاري؛ بدعوى عدم اليقين جراء جائحة كورونا.

وينبغي، وفقا للقانون الإسرائيلي، تقديم موازنة إلى الكنيست لإقرارها قبل 25 أغسطس الجاري، وإلا سيكون على الكنيست أن يحل نفسه، ويتم تحديد موعد لانتخابات مبكرة.

وتشير مجريات الأمور، في ظل تمسك كل من الليكود وأزرق-أبيض بموقفهما من الموازنة، أن فرضية السير في انتخابات مبكرة بات مرجحا وعلى نحو كبير، وهناك اتهامات متبادلة بين الطرفين الخاضعين" يدفع إسرائيل إلى تجرع مرارة كأس الاستحقاق للمرة الرابعة في أقل من سنتين.

ومنذ أبريل 2019، شهدت إسرائيل ثلاث عمليات انتخابية، قبل تشكيل الحكومة الراهنة في مايو الماضي، بموجب اتفاق بين الليكود وأزرق-أبيض وأحزاب صغيرة.

وكان مراقبون قد تكهنوا منذ الاتفاق بين الطرفين بصعوبة استمرار هذا التحالف في ظل التباينات بينهما في العديد من الملفات.

وقال زئيف الكين وزير التعليم العالي والموارد المائية التابع لحزب الليكود الأحد، إنه في حال أجريت الانتخابات فإن تحالف أزرق-أبيض لن يجتاز نسبة الحسم، مشيرا إلى أن

حراك لبنان مستمر إلى حين إسقاط المنظومة الحاكمة

البطيريك الماروني: استقالة نائب من هنا ووزير من هناك لا تكفي



غضب متفجر

علي. لكن ذلك لن يمنعنا من التظاهر حتى تتغير الحكومة بكاملها". وعلى مقربة جلس فني إصلاح السيارات صابر جمالي في ساحة الشهداء قرب هيكل خشبي يتدلى منه حبل مشنقة في تحذير رمزي لزعماء لبنان بأنهم إن لم يستقبلوا فيسواجهون الشنق.

وقال "كل زعيم يقمعا يجب أن يشنق". وأضاف أنه سيظهر من جديد. وتمركز جنود في سيارات مزودة برشاشات قرب ساحة الشهداء الأحد.

وشددت المحامية مابا حبلي وهي تتفقد المرقا المدمر حيث وقع الانفجار أنه "يجب على الناس النوم في الشوارع والتظاهر ضد الحكومة إلى أن تسقط".

وتكشف رئيس الوزراء أن 2750 طنا من نترات الأمونيوم شديدة الانفجار، والتي تستخدم في صناعة الأسمدة والقابل، تم تخزينها لمدة ست سنوات دون مراعاة إجراءات السلامة في مستودع بالمرقا، وتوعد بحاسبة المسؤولين.

وضرب الانفجار مدينة تعاني من أزمة اقتصادية وجائحة فايروس كورونا. وبالنسبة لكثيرين، فقد كان

في قداس الأمس إن على الحكومة الاستقالة إن لم تستطع تغيير "طريقة حكمها".

وأضاف "استقالة نائب من هنا ووزير من هناك لا تكفي بل يجب تحسنا مع مشاعر اللبنانيين والمسؤولية الجسيمة الوصول إلى استقالة الحكومة برمتها إذ باتت عاجزة عن النهوض بالبلاد، وإلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة، بدلا من مجلس بات عاطلا عن عمله".

وأعلنت وزيرة الإعلام منال عبدالصمد عن استقالتهما الأحد وعزت ذلك إلى الانفجار وإخفاق الحكومة في تنفيذ إصلاحات. وصرحت الوزيرة في مؤتمر صحافي "اعتذر من اللبنانيين الذين لم نتمكن من تلبية طموحاتهم. التغيير بقي بعيد المنال، وبما أن الواقع لم يطابق الطموح وبعد هول كارثة بيروت أتقدم باستقالتي من الحكومة".

وكانت احتجاجات السبت التي استمرت الأحد أكبر تعبير عن الغضب منذ أكتوبر حيث خرج الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع احتجاجا على الفساد وسوء الحكم والإدارة.

وقال يونس فليتي (55 عاما) وهو عسكري متقاعد "الشرطة أطلقت النار

ضغوط شعبية تطالب برحيل المنظومة السياسية الحاكمة وحكومتها التي ينعته المتظاهرون وخصومها بـ"الفاشلة"، وسط صعوبة في التكهن بمآلات الأمور في هذا البلد الذي زاد انفجار بيروت من تعميق جراحه.

بيروت - تواصل الحراك الشعبي في لبنان الأحد، وسط دعوات بعدم التوقف إلى حين إسقاط المنظومة السياسية القائمة، في ظل حالة غضب عام جراء الانفجار المدمر الذي ضرب بيروت الأسبوع الماضي وأدى إلى مقتل العشرات وإصابة الآلاف فضلا عن تشريد المئات من العائلات.

واندلعت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن في وسط بيروت. ويطالب المحتجون برحيل حكومة حسان ديباب والمنظومة الراحلة لها بسبب ما وصفوه بالإهمال الذي أفضى إلى انفجار الثلاثاء، وعجز الحكومة ورعاتها عن تخفيف الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها لبنان.

وقال نيسان غراوي وهو متظاهر عاطل عن العمل "نريد تدمير الحكومة والقضاء عليها. لم يوفروا لنا لا وظائف ولا حقوق".

الجيش اللبناني يعلن أن أمل العثور على ناجين في موقع انفجار بيروت بات ضئيلا

وأدى انفجار الناجم عن نحو ثلاثة آلاف من نترات الأمونيوم مخزنة بطريقة غير سليمة في أحد المستودعات بمرقا بيروت إلى مقتل 158 شخصا وإصابة أكثر من ستة آلاف ودمر أجزاء من المدينة وفاقم الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي يواجهه لبنان.

وأعلن الجيش اللبناني الأحد أن الأمل بات ضئيلا في إمكان العثور على ناجين في موقع انفجار بيروت حيث تعمل فرق إنقاذ لبنانية وأجنبية بحثا عن عالقين تحت أنقاض المرقا المدمر.

وقال البطيريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي رأس الكنيسة المارونية

ثورة تشريعية في مصر تستهدف القوة المالية للأزهر

أحمد حافظ

بدعوى أن لها طبيعة خاصة لا يجب على السلطة الاقتراب منها أو إعادة توظيفها وفق الحاجة.

وعلمت "العرب" أن هناك نية لدى الحكومة لإدراج ممتلكات وأموال الوقف ضمن صندوق مصر السيادي، الذي أنشاه الرئيس عبدالفتاح السيسي قبل عامين، لاستثمارها في تمويل المشروعات التنموية وتوجيهها بما يخدم السياسات الاقتصادية.

وتوحي إجراءات تمرير التشريعات الخاصة بالقوة الاقتصادية أن البرلمان لن يعير اهتماما للأزهر، الذي سبق ورفض مشروعات هذه القوانين، وقال إنها مخالفة للشريعة، وتم اعتماد رأي مختار جمعة وزير الأوقاف الذي أفتى بمشروعية التحرك.

وتتخطى المحفظة المالية للوقف الإسلامي الذي تريد الحكومة السيطرة عليه، تريليونا و40 مليار جنيه، في حين أن الصندوق السيادي المصري نشأ بالأساس ليكون قوامه المالي 2 تريليون فقط، أي أن المستهدف أن تكون ممتلكات المؤسسة الدينية إحدى ركائز دعم الاقتصاد.

وتبدو الرسالة المراد توجيهها أن آراء الأزهر حول الأمور المتعلقة بقوانين السياسة العامة للدولة مجرد شكليات، وسواء وافق أو اعترض، فالتشريعات ستُمر، في ظل وجود مؤسسات أخرى أكثر مرونة، مثل الأوقاف ودار الإفتاء.

وغير متوقع أن يلجأ الأزهر للتصعيد وهو يرى نفوذه الديني يتقلص يوما بعد الآخر، فلم يعد يمتلك أدوات ضغط على دوائر صناعة القرار، كما أنه في موقف

يتحقق ذلك قبل ضرب القوة الاقتصادية وتغليبها بغطاء تمثوي يخمد التوجه العام، ويشارك في دعم المشروعات الكبرى، باعتبارها أكثر احتياجا.

وأدارت الحكومة معركة الاستحواذ على الإمبراطورية الاقتصادية للمؤسسة الدينية بحكمة سياسية، مع محاولة بعض الأصوات السلفية المتشددة تصوير الأمر على أنه "نهب للثروات الدينية".

وقال عمرو هاشم ربيع، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، إن سيطرة الحكومة على النفوذ الاقتصادي تتهيء عقودا من الفساد وإهدار المال العام وتقصي الإخوان والسلفيين الذين استطاعوا بسهولة التسلل إلى هذه الإمبراطورية لتشكيل لهم دخلا دائما يساعدهم على البقاء في المشهد.



نفوذ يتقلص

الحكومي بين المؤسسات الإسلامية والمسيحية.

لم تفلح ورقة الاقباط في إصرار البرلمان على مناقشة قانون تنظيم الفتوى العامة دون تعديل وفق ما يرغب الأزهر، حيث كان يريد اقتصار الفتوى على أعضائه، دون منح أئمة الأوقاف هذه الصلاحية، ما يمهد لخسارة جولة جديدة من صراع النفوذ، وسط توجه سياسي يرفض احتكاره شؤون الفتوى، أو التحكم في إدارة المشهد الديني.



عمرو هاشم ربيع

دوائر سياسية لاترغب في استمرار الأزهر كقوة موازنة

ولأنه من الصعب المساس باستقلالية الأزهر المحصن بقوة الدستور، فالبديل السهل تمرير تشريعات تحقق الغرض ذاته، بضرب نفوذه ووضع وزارة الأوقاف والإفتاء شوكة في ظهره، طالما أنه يتمسك بالعبء على وتر الاستقلال، وأوضح عمرو هاشم، أن السراي الغالب داخل بعض دوائر الحكم، أن يعود الأزهر مظلما كان عليه خلال فترتي حكم الرئيسين الأسبقين، حسني مبارك وأنور السادات بخدمة الأهداف السياسية، وما دون ذلك يتم تحجيم دوره، بتقزيم صلاحياته، وهو ما يتم تطبيقه، بعدما تبينت صعوبة تطويعه أو إقناعه بالتوازن، على أن يتم استبداله بوزارة الأوقاف ودار الإفتاء.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن هناك دوائر سياسية لم تعد ترغب في استمرار المؤسسة الدينية قوة موازنة سياسيا واقتصاديا، لأن ذلك يضر بالمشهد الديني، باعتبار أن التركيز الأكبر لهذه المؤسسات يكون في جني المكاسب، وليس الاهتمام بالمسؤولية الواقعة عليها دعويا.

بدا واضحا أن هناك توافقا نسبيا بين الفكر الأزهري والسلفي في ما يخص تشويه صورة التشريعات المرتبطة بتحجيم النفوذ الاقتصادي. فمن شأن تمرير القانون، أن يقصي شيوخ السلفية من المشهد الديني، وبالمثل الأزهرين المتشددين، ولن يكون بإمكانها إصدار فتوى في الإعلام أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة، وفي حال الإصرار على التجاوز سيكون الحبس عقوبة المترددين على القانون.

لم يسلم التحرك نحو تحجيم نفوذ المؤسسة الدينية من توظيف مناهضين للحكومة ورقة الاقباط، للإيحاء بأنها تخشى الاقتراب منهم، وتضعهم في مكانة استثنائية، خاصة وأن قانون هيئة أوقاف الكنيسة منحها وحدها (أي الكنيسة) سلطة التصرف والإدارة واستثمار الأصول، في حين تريد الحكومة السيطرة على الأوقاف الإسلامية.

ورد أعضاء البرلمان، بأن الكثير من الأوقاف الكنسية مملوكة بالأساس للكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجليزية في أميركا وروما، والباقي للأقباط الأرثوذكس، ما يحض مزاعم التمييز